مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 01 (2022)، ص 738– 762

طبيعة الصراعات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة: الديناميكيات، الفواعل والبنية

The nature of international conflicts after the end of the cold war: dynamics, actors and structure

موسى بن قاصير

جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)، moussa.benkacir@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/11 تاريخ القبول: 2022/04/09 تاريخ النشر: 2022/04/18

ملخص:

يعالج هذا المقال إشكالية التحول الذي حصل في شكل الصراعات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ويهدف هذا البحث الى معرفة المتغيرات والعوامل التي أدت الى التحول في شكل الصراعات بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت جل الصراعات تحدث داخل الدولة، بينما كانت سابقا اغلبها هي صراعات بين الدول. وتختلف هذه الصراعات عن الشكل الأول من حيث مسبباتها وشكل الأطراف والتي هي جماعات اثنية، ودينية لها مطالب متعلقة في الغالب بمسائل الهوية.

كشفت نهاية الحرب الباردة عن مستوى التدخل الإقليمي والدولي في النزاعات الداخلية الإثنية مما زاد من تعقيدها وتعقيد عملية الحل، إذ لم يعد حل النزاع عملية سهلة نتيجة تعقد أطراف الصراعات الإثنية، وقضايا الصراع، واستراتيجيات أطراف الصراع سواء المنخرطة مباشرة في النزاعات أو تدير الحرب بالوكالة، الذين غالبا ما هم ضد عملية الحل لأن استمرار هذه النزاعات إلى تحولها إلى نزاعات اجتماعية مزمنة.

كلمات مفتاحية: الصراع الدولي .الاثنية. الحرب الباردة. الهوية. حل النزاع.

Abstract:

This article deals with the problem of transformation in the form of international conflicts after the end of the cold war and this research aims to know variables and factors that led to the shift in conflict after the end of the cold war. These conflicts vary from the first form of cause and form of parties, which are two and religious groups that are often related to identity issues.

The end of the Cold War revealed the level of regional and international interference in ethnic internal conflicts, increasing and complexity of the conflict resolution. Who are often against the solution because these conflicts continue to turn them into chronic social conflicts.

Keywords: international conflicts; ethnicity; identity; Cold War; conflict resolution.

المؤلف المرسل: موسى بن قاصير، **الإيميل:** moussa.benkacir@univ-constantine3.dz

مقدمة:

عرفت نهاية الحرب الباردة تراجع العامل الايديولوجي لصالح عوامل اخرى، متمثلة في العوامل المشكلة للأثنية من دين ولغة وعرق وارث مشترك. اذ عرف العالم بعد تفكك الاتحاد السوفياتي موجة من العنف الاثني المدمر. اذ كانت كل جهات العالم مسرحا لحروب داخلية اثنية اطرافها غالبا ليست دول بل جماعات اثنية وحركات مسلحة، تطالب بحقها القومي في التعبير عن ذاتها وخصوصيتها. مثل دول البلقان وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا. ودول القارة الافريقية. وأخطرها الحرب في رواندا ودارفور. إثنيات دول الشرق الاوسط. نزعات دول امريكا اللاتينية ككولومبيا، السلفادور الشيلي. ودول آسيا خاصة سيريلانكا، الفلبين. حيث ان شكل النزاع أصبحت اطرافه جماعات تشكو من التشكيك في وجودها وخصوصيتها واهمال سلطات المركز لحقوقها الاقتصادية والسياسية والمدنية وتهميشها. مما تطلب منها السعي لتحقيق مطالبها ولو بالقوة حسب خطابها. مما افضى الى حروب ابادة وتطهير عرقي أي الكل ضد الكل ومنها ما كان التدخل الدولي والاقليمي سببا في تعقيدها. كما اصبحت مسالة ادارتها وحلها معقدة وهذا نتيجة مسبباتها وتعدد اطرافها وقضاياها التي هي حاجات غير مادية أي انها مبدئية غير قابلة للتفاوض او المساومة وهو ما يؤدي غالبا الى تحولها الى نزاعات متأصلة يصعب حلها. وادا تم التوصل الى اتفاق فمسالة بناء السلام وتحويل النزاع تأخذ بعدا زمنيا طويلا.

في ظل هذا التعقيد الذي رافق شكل النزاعات الاثنية وقضاياها و طبيعة تحولات مرحلة نهاية الحرب الباردة ، التي عرفت هيمنة ايديولوجية نهاية التاريخ و صدام الحضارات المفضي الى تحول النزاعات بين مختلف القوميات من العامل الايديولوجي الى العامل الثقافي ، أصبح للعوامل الاثنية دور مهم في انفجار معظم هذه النزاعات و التي اخدت حيزا مهما من اجندة السلام في هيئة الامم المتحدة و هيئات دولية كثيرة ،غير ان عمليات حل النزاعات لم تكن بالشكل المثالي حيث توجد الكثير من العقبات في سبيل حلها وبناء السلام والوصول الى تحويل النزاع بالمفهوم الإيجابي . من هدا المنطلق حاولنا في هده المقالة معالجة الإشكالية التالية: **كيف ساهمت العوامل الاثنية والثقافية في تعقيد شكل وبنية النزاعات الداخلية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة مما زاد من صعوبة حلها وفق المفهوم الجديد والذي يصل النزاعات الى مرحلة التحويل الايجابي.**

الفرضيات:

لمعالجة هده الإشكالية والاجابة على الأسئلة التي يطرحها هدا الموضوع ارتأينا وضع الفرضيات التالية.

اولا –كان لنهاية الحرب الباردة أثر كبير على شكل النزاعات اذ تحركت النزعة القومية بشكل قوي وتنامى شعور الخصوصية الثقافية بين مختلف الجماعات الاثنية، مما ادى الى صدامات عنيفة بينها وبينها وبين الحكومات المركزية.

ثانيا –إذا كانت النزاعات الاثنية مسبباتها تقوم على مقومات الهوية والثقافة والدين فان تعقيدها وبنيتها كانت واضحة وهو ما زاد من تعقيد حلها وطول امدها وتعثر عمليات بناء السلام في اغلبها.

أهمية الموضوع:

يكتسي هدا الموضوع أهمية بالغة على المستويين العملي والعلمي ويتجلى هدا في:

- تزايد عدد النزاعات الاثنية بعد نهاية الحرب الباردة بشكل لافت للأنظار داخل عدد كبير من الدول دات التعددية الاثنية خاصة العالم المتخلف منها.
- خطورة هذا الشكل من النزاعات على وحدة الدول وعلى امنها وعلى الامن الاقليمي والدولي.
- صعوبة ايجاد حل لهذه النزاعات بالطرق السلمية ولإيقاف العنف فيها وتجدده غالبا بشكل مدمر كالتطهير العرقي.
- ثأرت منظومة القيم والامن الانساني خلا هذه النزاعات وزيادة معدلات اللجوء والتهجير والابادة. وهو ارث سيء للإنسانية ومنظومة السلم العالمي.
- ايجاد حل ايجابي لهذه النزاعات هو دعم وترسيخ لثقافة السلم العالمي ومبادئ التعايش بين مختلف الجماعات و الاثنيات داخل الدول. للإجابة على هده الإشكالية والاسئلة التي يطرحها الموضوع اتبعنا العناصر التالية المحور الأول تطرقنا فيه الى الإطار المفاهيمي والنظري النزاعات الاثنية، من اجل توضيح المصطلحات. اما المحور الثاني فيعالج تحولات ما بعد الحرب الباردة وكيف ساهمت في إعطاء ابعاد جديدة للصراعات الدولية. في المحور الثالث عالجنا مسالة تراجع النزاعات بين الدول وسياق بروز النزاعات الإثنية داخل الدول وبشكل خطير جدا خاصة في الدول التي بها تعدد اثني كبير ومعقد. ثم في المحور الرابع تطرقنا لبنية النزاعات الإثنية وتعقيداتها خاصة زانها مختلفة عن الشكل الأول من النزاعات من حيث التفاعلات والنتائج. واخيرا العلاقة بين بنية النزاعات الاثنية وعملية الحل.

أولا: الإطار المفاهيمي والنظري الصراعات الاثنية:

1. مفهوم النزاعات:

كلمة النزاع في اللغة مصدرها الفعل "نازع" ينازع بمعنى الجذب والسل والكف عن الشيء والخصومة والنزاع أصلها في اللغة اللاتينية (Conftigere) وتعني ضرب الشئان ببعضهما البعض[1].

من الناحية الاصطلاحية يعرفه "توماس شلينغ "بأنه: "مواجهة يسعى كل طرف خلالها لتحقيق الربح، وعندئذ يوصف سلوك الخصوم بواسطة ألفاظ مثل: واعي، سليم... ويتجه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل الفرص للنجاح.

وحسب "كنيث بويلدينغ Kenneth Building" النزاع هو "حالة أو وضعية ثنائية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركين لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي يمكن لأحد الأطراف أن يحصل فيها على مكان الآخر بما لا يتوافق ورغباته."

أما "بيتر فالنشتين Peter Wallenstein" فيعتقد بأن النزاع يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي الفعل، والتناقضات والفواعل، تخلق وضع اجتماعي يكافح فيه ما لا يقل عن اثنين من الفواعل أو الأطراف للحصول على مجموعة من الموارد المحدودة في نفس التوقيت"[2].

يرى "جون بيرتون John Burton" النزاع على أنه: "يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها.[3]

من خلال هذه التعاريف المقدمة لمفهوم النزاع نجد أنها تدور حول تصورين: هما التصور الموضوعي والتصور الذاتي:

أ- **التصور الموضوعي** الذي يرى بأن اتجاه النزاع هو حالة طبيعية واقعية، بحيث نكتفي بملاحظة سلوك الاطراف دون محاولة حله، أي البقاء ضمن خانة إدارة النزاع فقط، وعليه يكون النزاع وضع تنافسي يكون فيه الاطراف واعين بتضارب وعدم انسجام الرؤى والمواقف.

ب- **التصور الذاتي** هنا نرى بأن الن ازع هو إد ارك مشوه وخاطئ للوضع السابق) وهنا يصبح تعبير عن حالة مرضية عرضية وليست طبيعية متأصلة. وبالتالي يمكن العمل على حلها والقضاء على مسبباتها.

كما يقدم كل من "رامس بوتام وميال" تعريفا للنزاع بالتركيز على جوهر المصالح المختلف حولها فهو حسبهم متابعة لأهداف متضاربة بواسطة جماعات متعددة تستخدم فيه الوسائل السلمية أو القوة المسلحة ويميزون بين النزاع حول مصالح يمكن التفاوض حولها وتسويتها، ونزاعات متأصلة "تدور حول تلبية الحاجات الانسانية والتي لا يمكن تسويتها إلا بإزالة الأسباب الجدرية التي أدت لظهورها.[4]

أما "إدوارد آ ازر Edward Azar"، فقد قدم طرحا خاصا بالنزاع يرتكز على ما يسمى **بالنزاعات الاجتماعية الممتدة**، فالنزاع حسبه هو النزاعات المتأصلة والتي غالبا ما تكون اطرافها جماعات أو جماعتين محورها الحاجات الأساسية خاصة غير المادية، الأمن، الاعتراف، القبول، بلوغ المشاركة السياسية والاجتماعية.[5]

أما "يوهان غالتونغ Johan Galtong" فيرى ان النزاع" عملية ديناميكية يتغير فيها الهيكل والتصرفات والسلوك بصفة ثابتة، وتؤثر هذه العناصر في بعضها البعض فعندما يظهر النزاع فهو يمثل في البداية مصالح متصارعة بين أطرافه أو في علاقات بنهم تصبح تعسفية، وبعدها يبدأ اطراف النزاع تنظيم أنفسهم حول ذلك الهيكل سعيا لتحقيق مصالحهم ويباشرون بتصرفات عدائية وسلوك نزاعي، ثم يتخذ النزاع شكلا متناميا ومتطورا، عندما يصل إلى هذه المرحلة يمكن أن يتسع ويجر إليه أطراف آخرين، يتعمق وينتشر مسببا نزاعات أخرى ثانوية، داخل الأطراف نفسها، أو بين الداعمين للأطراف الرئيسية من الخارج الذين تورطوا في النزاع ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد مهمة معالجة أصل ومحور النزاع[6]، وقد أوضح يوهان غالتونغ مقاربته حول النزاع من خلال ما أصطلح عليه، بمثلث غالتونغ الذي يتضمن العناصر[7] التحليلية الثلاث وهي: السلوك (Behavior) والمواقف (Attitudes)، التناقض (Contradiction).

من خلال هذه التعريفات السابقة للنزاعات يمكن استنتاج مجموعة من العناصر:

- النزاع هو ظاهرة إنسانية واجتماعية ملازمة لكل المجتمعات على اختلاف درجة تطورها.
- النزاع يتضمن أطرافا متعددة ومتنوعة ما بين الدول والجماعات الإثنية والحركات المسلحة تماثلية/ غ متماثلة.
- قضايا النزاع تدور حول مجموعة من القضايا مبدئية ومصلحية، وهي غالبا ما تكون داخل الدولة.

- ديناميكية الن ازع حيث أن جل النزاعات تمر بفترات عنيفة وأخرى غير عنيفة حسب طبيعة معطيات بيئة النزاع.
- بيئة النزاع وهي مختلفة من دولة إلى أخرى، حيث أن المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي يلعب دوار في تفاعلات النزاع العنيف وطريقة حله وسرعة التفاوض.

2. مفهوم النزاع الاثني:

في البداية يجب الإشارة إلى مفهوم الإثنية والجماعة الإثنية، لان هذا من شأنه توضيح فيما بعد النزاع الإثني بما أن أطرافه تنخرط في النزاع انطلاقا من الخصوصية المميزة لها.

أ- الإثنية: تشير الإثنية إلى تكوينات أو هويات جماعية متميزة في وحدة الأصل، إلا أنها لا تكاد تستقر على حال في تعميم طبيعية هذه الهويات أو أصل تميزها فهي قد تستخدم في سياقات معينة للتعبير عن جماعات أقلية مقابل الجماعات الأخرى المختلفة فيها دينيا وعرقيا، وثقافيا.[8]

كما يستعمل لفظ إثنية للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين. وأي سمات أخرى مميزة كالأصل والملامح الفيزيقية وتعيش في إطار مجتمع واحد مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى أو بعض هذه السمات[9]. في علم الأنثروبولوجيا نجد أن الإثنية مصطلح شائع وهو يدل على بناء الجماعة الذي يميزهم عن باقي العناصر الأجنبية، وهذه العناصر هي التي تعطي الخاصية المختلفة لها في النهاية.[10]

يرى "داني سميث D.Smith" أن الإثنية هي طريقة تفكير بشأن، العالم تتجلى طوال التاريخ المدون وهي تستند إلى المشاعر التي تربطنا بمن يشركون معنا في ثقافة واحدة، على الرغم من اعت ارفه بأن الأمر يتعدى إد ارك جماعة ما للاختلاف الثقافي، فهي تحتاج إلى أسطورة تتعلق بأصل واحد وتاريخ مشترك واحساس بالتضامن وارتباط بأرض معينة[11]، وحسب "فريديرك بارث Frederick Barth" الإثنية عموما تفهم في الدراسات الأنثروبولوجيا للدلالة على السكان الذين هم:

- لديهم وجود بيولوجي دائم ومميز.
- تسهم قيمهم الثقافية في تكوين الإد ارك العلني ضمن الأشكال الثقافية الأخرى.
- يتم خلق نمط معين في الاتصال والتفاعل بينهم.

- لها عضوية متميزة بذاتها من قبل الآخرين تشكل صنف مميز مقارنة بالأصناف الموجودة في النظام الاجتماعي.[12]

ب–مفهوم النزاع الإثني وخصائصه:

قدمت للنزاع الإثني العديد من التعريفات انطلاقا من خصوصية هذه النزاعات وأطرافها وقضاياها.

يرى "ميشال براون Michel Brown" بأن النزاعات الإثنية تظهر بين جماعتين أو عدة جماعات إثنية يظهر بينها تنازع مهم مرتبط بالمسائل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الجهوية، ومنه فالنزاع الإثني أو الحرب الإثنية يمكن أن تفهم كشكل للعنف المنظم أين الجماعات الإثنية أو القيم تقاس بمفاهيم إثنية[13]. نلاحظ من خلال هذا التعريف أن النزاع الإثني يكون سببه بنيوي هيكلي مرتبط بإدراك الجماعات الإثنية المختلفة أنها لم تحصل على حاجاتها المختلفة، ومنه فالعنف هو الوسيلة الوحيدة لإنهاء هذه الحالة التي سببها الاختلافات التي أدت الى وصول بعض الجماعة الإثنية الى الحكم ومنه حرمان الجماعات الأخرى.

وهي أيضا شكل النزاعات التي يكون تضارب المصالح فيها كبير، وهي محددة بسبب عرقي، حيث أن أحد الأطراف يظهر نوعا من الاستياء بسبب التميز العرقي والطائفي، كما قد يكون السبب هو أن أعضاء وجماعة ما لا يستطيعون تحقيق مصالحهم مقارنة بما يحصل عليه الآخرون وأن مطالبهم لم تلبى من طرف السلطات، وتختلف حدة العنف في هذه النزاعات من منطقة إلى أخرى، وهذا بسبب السياق الاجتماعي والسياسي. تخلق هذه النزاعات غالبا ضغوطا في رسم الحدود بالقوة –الاستقلال، الانفصال– عندما تكون إثنية تحت رحمة وسيطرة إثنية أخرى خاصة إذا كانت حكومة الدولة، حيث يتم طردهم أو إبادتهم بشكل منظم مما يضطر هذه الجماعات إلى التفكير في بناء استراتيجيات جديدة أو تحالفات للدفاع عن نفسها.

تتميز هذه النزاعات بمجموعة من الخصائص والسمات ترتبط بسياق النزاع وأطرافه وديناميكية وهي:

01–مستوى التعقيد في هذه النزاعات، وسبب هذا التعقيد يرجع إلى تداخل العوامل المسببة لها، وكذلك التعقيد الذي يسودها من حيث الأطراف التي تتشارك فيها، وكذلك مستوى العنف والأساليب المتبعة في القتال في معظم هذه النزاعات بالإضافة إلى مجال الانتشار الجغرافي.

02-مستوى وحدة العنف، حيث تلعب قضايا النزاعات وحيزه الجغرافي دورا في مستوى العنف، حيث أن قضايا النزاع المادية هي قابلة للتفاوض والتسوية، أما في الشكل الثاني فهي تتعلق بحاجات غير مادية، وبهذا فهي تصبح غير قابلة للمساومة أو التنازل قضايا مبدئية مثل، الدين، اللغة، الهوية، بالإضافة إلى بنية النزاع، ودور أسواق العنف في تصعيد حدة العنف في هذه النزاعات سواء عبر صفقات التسلح أو تجارة الموارد، ضف إلى ذلك طبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية داخل الجماعات، والتي تغذي الأحقاد التاريخية.

03-استفحال ظاهرة لوردات الحرب، حيث أصبحت إحدى فواعل النزاعات الإثنية في مختلف مناطق العالم فهي تربط علاقات وطيدة مع أطراف النزاع والعمل ضمن الدائرة الاقتصادية السلاح، المال، المعادن. ومصلحتها تكمن في استمرار الحرب.

04-تطور حالة اقتصاد الحرب خلال النزاعات الإثنية أين تستخدم هذه الحروب من جانب انتهازيين بغرض جمع وكسب الأموال من البترول والذهب والألماس والخشب والمعادن الحيوية، وتفضل هذه الأطراف استمرار الن ازع على حله.

05- غياب رابح في هذه النزاعات إذ أن غياب الحسم العسكري لصالح أحد الأطراف والخروج من هذه الحالة النزاعية المزمنة، ومنه احتمال مواجهات مسلحة مستقبلا، وفي بعض النزاعات غياب النصر سببه ضعف القدرة القتالية وطبيعة الوسائل المستعملة، وفي بعض الأحيان تراجع الدعم الذي يتلقونه من الأطراف الداعمة في بداية النزاع[14]، وفي حالات أخرى هو انشقاق الحركات إلى عدة حركات مستقلة مما يزيد في عدد الاطراف.

06- تزايد موجات الهجرة واللجوء بسبب هذه النزاعات جراء العنف والإبادة الممارسة خلال المواجهات.

07- تجددها بعد فترات التسوية وامتدادها، وذلك مرده إما إلى كون أن أطراف النزاع يتم تعريفها من خلال خصائص يصعب تغييرها: العرق، الدين، اللغة، وبالتالي من المحتمل أن يطول أمد الص ارع بين الأطراف[15]، أو بسبب عدم تضمن اتفاقات التسوية المتوصل اليها جميع القضايا المهمة، ضف إلى ذلك سهولة تداول وانتشار الأسلحة حتى بعد نهاية النزاع المسلح.

08- الانتشار الإقليمي للنزاعات الإثنية أين نجد أن هذا الشكل من النزاعات ينتقل إلى دول مجاورة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث تكون نفس الاثنيات مقسمة يعيش كل جزء منها في دول متجاورة

وعند النقاط الحدودية، وفي حالات يبرز دور النخب السياسية الحاكمة في تسييس هذه الانتماءات ضد بعضها البعض مما يؤدي الى جعلها وسيلة لتحقيق اهداف معينة.

09- مستوى التدخل الخارجي في هذه النزاعات، أذ تتدخل بعض الأطراف الدولية من قوى عالمية وفواعل أخرى سياسية واقتصادية واعلامية في هذه تتدخل سعيا وراء تدويلها وهذا خدمة لتوجه معين تحت مسميات كثيرة مثل حماية الأقليات، التدخل الانساني، حقوق الانسان، الانتهاكات ضد أقليات.

3-تعريف حل النزاع:

في هذا الإطار نجد مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي تتداخل مع بعضها البعض، وهذا ناتج عن مستوى التقارب في معانيها، وأيضا النقاش الفكري الذي دار حولها، إذ لا يمكن أن نصل إلى تحويل النزاع دون المرور على إدارة النزاع وتسويته. وعملية الحل التي تتضمن عدة عناصر من الإدارة إلى صنع السلام إلى بناء السلام ثم المرحلة الأخيرة تحويل النزاع.

بحسب "جون بورتون" حل النزاع يكون في حالة لبت التسوية القائمة والمتوصل إليها مصالح واهتمامات الأطراف المختلفة، ومثل هذا الوضع ينشأ عندما يتفق أطراف النزاع مثلا على استغلال مورد ما بطريقة لا تتعارض مع قيم ومصالح كل طرف.[16]

الغرض من هذا الأسلوب هو مساعدة الأطراف المشتركة في النزاع على فهم حاجاتها ومصادر النزاع الأساسية، والعمل على إيجاد حلول للنزاع عبر ترتيبات دائمة تمس القضايا الجوهرية للنزاع[17]، كالهوية، الممارسة السياسية، الاختلالات البنيوية والهيكلية ومحاربة العنف الثقافي.

لحل النزاع مفهومين أحدهما تقليدي والآخر حديث، فالحل بالمعنى التقليدي ينصب على فهم الحل بمجموع التسويات والاتفاقات التي يتم التوصل إليها بين الأطراف المتحاربة، سواء كانت هذه الاتفاقات مقبولة أم غير مقبولة، أي إيقاف الحرب دون معالجة القضايا الجوهرية للنزاع وهو ما يتسبب في عودة هذه النزاعات غالبا، و في خضم التحولات التي حصلت بعد نهاية الحرب الباردة أصبح مفهوم حل النزاع يتعدى مسألة الاتفاق إلى عملية متكاملة ومستمرة تفضي إلى العمل على حل النزاع من جذوره والعمل على عدم عودته مرة أخرى وهذا عن طريق معالجة مسبباته الرئيسية والقضاء ،على حالة العنف البنيوي والهيكلي والعنف الثقافي ومنه الانتقال من السلام السلبي إلى السلام الإيجابي، ثم تحويل النزاع وخلق آليات الإنذار المبكر والنهج الوقائي الذي يمكننا من رصد مؤشرات تحول النزاع .

من المفاهيم المرتبطة بحل النزاع نجد حفظ السلام، صنع السلام، بناء السلام.

***حفظ السلام:** هي عملية تتم من خلال تدخل أطراف أو مؤسسات عسكرية أو مدنية دولية أو إقليمية سواء لمراقبة أو الفصل بين الأطراف المتصارعة، ولمنع تجدد العنف أو الأعمال العسكرية بينها أو للمحافظة على اتفاقية السلام الموقعة بينها أو لمراقبة حسن تنفيذها من قبل الأطراف الموقعة عليها، وغالبا[18] ما يبرز هنا دور هيئة الأمم المتحدة، خاصة بعد التحول الذي حصل في هذه العمليات بعد عام 1992.

***بناء السلام:** هو مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء تتدخل بهدف عدم العودة أو الانزلاق نحو المواجهة المسلحة مرة أخرى، وهذا عبر تغير البيئة التي شهدت النزاع و خلق بيئة جديدة من شأنها تقليل حدة التناقضات التي دفعت إلى اندلا ع النزاع، وتعزيز عوامل الثقة والقدرات الوطنية على مستوى الدولة من أجل ضمان ترسيخ ثقافة السلام الإيجابي والتعايش[19]، وهو ما يؤكده "بول ليدرك" بأنه عملية تتضمن مجموعة متكاملة من العمليات والمقتربات والمراحل لتحويل النزاع باتجاه علاقات سلمية ومستدامة.[20]

***مفهوم صنع السلام:** وفقا لتعريف أكاديمية السلام الدولية، فإن صنع السلام يعني الجهود المبذولة لتسوية النزاع عبر الوساطة أو المفاوضات أو الأشكال الأخرى للتسوية السلمية، وهذه الأنشطة تكون محصورة في المستوى السياسي وأحيانا تكون بمثابة مجال مساعد لعمليات حفظ السلام[21].

***تحويل النزاع:** هو عملية طويلة المدى تسعى لإحداث تغيير ومعالجة عميقة وجذرية وهيكلية أو بنيوية لمسببات النزاع والعنف، وهي تعمل على إصلاح العلاقات والمفاهيم والبيئة المحيطة بالنزاع وأطرافه[22].

ثانيا: تحولات ما بعد الحرب الباردة:

بانتهاء الحرب الباردة عرف العالم موجة كبيرة من التغيير على المستوى الفكري والعملي وبرزت العديد من المفاهيم والمتغيرات سنحاول التطرق إليها في هذا العنصر.

01 -الانتقال من الأنماط الجيوستراتيجية إلى الأنماط الاقتصادية إذ أنه بنهاية الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفياتي تراجعت القوة العسكرية وانخفض مستوى السباق نحو التسلح مقارنة بما قبل. وشهد العالم آنذاك انتهاء الكثير من النزاعات بين الدول في مناطق مختلفة من العالم. وفي نفس السياق تفكك حلف وارسو. وبهذا بقي حلف الناتو رغم تغير مفهوم التهديد بالنسبة للكتلة الأطلسية[23].

02-تبلور دور الأنماط الاقتصادية حيث أن تراجع القوة العسكرية أدى إلى تنامي دور المتغير الاقتصادي في الساحة العالمية، فمكانة الدول لم تعد تقاس بعدد الجيوش بقدر ما تحدد بمقدار مشاركتها في التجارة العالمية، وزيادة تأثير الدول القوية اقتصاديا في العلاقات الدولية. ومنه انتقلنا من مثلث التفاعل العسكري الاستراتيجي الدي اطرافه الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين إلى المثلث الاقتصادي المكون من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي واليابان.

03-تراجعت السيادة القومية للدول بعد نهاية الحرب الباردة -هذا لا يعني أنها لا توجد -بعد أن كانت هي المرتكز الأساسي في تنظيم العلاقات داخليا وخارجيا وأصبح من الصعب أنها تسيطر على كل الأنشطة العابرة للحدود في المكان والزمان والتي تجري في الفضاءات الافتراضية والإعلامية والنقل المباشر للأحداث، ومن ثم لا تستطيع أي دولة إخفاء ما يجري داخلها من ناحية أو تمنع تأثر مجتمعاتها بما يجري خارجا من أحداث ومتغيرات وتطورات من ناحية أخرى[24].

04-تراجع دور الإيديولوجيا وبروز دور العوامل الثقافية والحضارية، إذ تراجعت الإيديولوجية الشيوعية والرأسمالية التي طبعت العلاقات الدولية في ظل نظام الثنائية القطبية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وبرز مقابل هذا دور العوامل الثقافية والحضارية.

05-تنامي دور المجتمع المدني على المستوى العالمي والمحلي وتوعية الناس وتعبئتهم ونشر قيم حقوق الإنسان والحريات العامة والمساواة والديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية.

06-بروز أطروحة نهاية التاريخ ليوشيهر فرنسيس فوكوياما. الذي وضع فيه تصور انتصار الرأسمالية والليبرالية وكيفية نشر الأفكار التحررية والديمقراطية عبر وسيلتي الاقتصاد والقدرة على ربط الاقتصاد

بالليبرالية والنظم الديمقراطية وان التغيرات القادمة هي فرصة لمختلف الشعوب للتحرر على مستوى العقائد والممارسات[25].

07-ظهور أطروحة صراع الحضارات لصامويل هانتجتون. والتي حدد فيها شكل الصراع المستقبلي الذي سيكون حضاريا، وليس أيديولوجيا، أين تصبح الثقافات، الموجات الحضارية هي المحرك الرئيسي لكل النزاعات المستقبلية وهو ما سماه بحدود التماس.

08-تصاعد حدة المطالب المتعلقة بحقوق الأقليات وحق تقرير مصيرها القومي بعدما كانت مغيبة لعقود من الزمن تحت هيمنة وسيطرة الدول أو عدة دول. وهو ما حرمها من أن تعبر عن نفسها في إطار وحدة سياسية هي الدولة التي تجسد عناصر الأمة، خاصة بعد أن برزت بشكل واضح النزعة القومية عقب تفكك الاتحاد السوفياتي وتأسيس جمهوريات جديدة تحت مسميات عرقية أو دينية.

09-دعم بعض المنظمات الدولية لحقوق الجماعات والأقليات في المطالبة بحقوقها بعدما كانت هذه المنظمات مغيبة خلال الحرب الباردة أين لم تستطيع أن تبرز نتيجة هيمنة وسيطرت القوى النووية عليها.

10-ظهور قضايا جديدة على المستوى الدولي لها ارتباط مباشر مع مختلف الدول والمجتمعات سرعت من بروز أشكال جديدة من النزاعات مثل القضايا البيئية، حماية الشعوب الأصلية. الحقوق المرتبطة بالتمثيل السياسي قضايا الهوية والانتماء الديني والحضاري، وزاد من حدتها مستوى التطور الإعلامي والمدارس الفكرية التي دعمت هذه الأطروحات.

11-زيادة مستوى تدخل الدول والقوى العالمية والإقليمية في شؤون مختلف الدول التي تعاني النزاعات الداخلية تحت مسميات عدة كالتدخل الإنساني وحماية المضطهدين. لكن هذه النزاعات أثبت مدى التغير في الخطاب واختلاله بين الواقع العملي، والنظري، إذ أن معظمها يبحث عن منافع اقتصادية ومادية مرتبطة بالموارد.

ثالثا: تراجع النزاعات بين الدول وسياق بروز النزاعات الإثنية:

النزاع الدولي: هو الحرب التي تحدث بين الوحدات السياسية. غالبا هي الدول القومية وتشمل استخدام العنف حيث أن أهم مكونين للأعمال الحربية هي العنف والغرض السياسي، ويرى "كلوزفيتز Clausewitz" ويرى أن الهدف من الأعمال الحربية هو هزيمة العدو بوضعه في موقف أسوء من التضحية التي نريد منه أن يقدمها[26].

ويقصد بالنزاع الدولي أيضا: خلاف بين الدولتين حول مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما. وعرفته المحكمة الدائمة للعدل الدولي: "بأنه خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض وتعارض للطروحات القانونية أو المنافع بين دولتين"[27]. وتمثل أركانه في أطراف النزاع والدولية. وموضوع التنازع. وهي ذات طابعين نزاعات طابع قانوني ونزاعات ذات طابع سياسي وتقسم هذه النزاعات بعدد من الخصائص أهمها:

01-وضوح أطراف الحرب فالدول تعلن أنها تدخل الحرب بصفة رسمية وما يسبق ذلك من إجراءات تصعيدية أو تخطيط لشن الحرب، وهو يعد من إجراءات الصراع السياسي بين الدول.

02-إعلان هدف محدد للحرب عسكريا وسياسيا. ولا يعني هذا دائما أن الدول المتحاربة تعلن أهدافها الحقيقة من وراء الدخول في حرب.

03-المواجهة بين الجيوش في مسرح العمليات غالبا بعيدا عن المناطق السكنية وان حدث فهو يواجه بإدانة دولية شديدة.

04-الإعتماد على الأسلحة التقليدية وحتى النووية[28].

05-تحل هذه النزاعات بطريقة قانونية أو سياسية في إطار مبادئ هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي وغالبا ما تكون الوساطات وساطة منظمة دولية أو دولة.

06-قضايا هذه النزاعات تتسم بطابع مادي فهي تدور حول ممرات بحرية أو أ ارضي أو موارد أي قضايا مادية غالبا.

07-تميز هذه النزاعات بسهولة التفاوض حول القضايا المتنازع حولها لأنها غالبا ما تكون قضايا مصلحية لا مبدئية.

في دراسة صادرة عام 1999توصل " بيتر فالشنتين ومارغريت سولنبرغ " إلى أنه يمكن تصنيف 6 نزاعات من مجموع 103 نزاعات مسلحة في الفترة ما بين 1989-1997 كنزاعات بين الدول أي أن النزاعات بين الأطراف الدولية لا تمثل سوى نسبة تقارب05% من مجموع النزاعات المسلحة في الفترة ذاتها ويختلف إلى حد بعيد عن المنطق العام للنزاعات الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة[29].

كما نجد أن معظم النزاعات هي نزاعات داخل الدول أما النزاعات بين الدول نسبة 00% فقط، وحتى إذا نظرنا إلى النزاعات بين الدول التي نشبت في هذه الفترة لا نجد سوى حربين إثنين من بين 12 حربا نشبت في هذه الفترة وهما حرب الخليج الثانية 1991، والحرب الحدودية بين إيريتريا واثيوبيا عامي 1998-2000، وتمسك أرمينيا بإقليم ناغورنوكارباخ، ورغم ضعف نسبتها مقارنة بالنزاعات داخل الدولة نتيجة قابليتها للانتشار والتصعيد[30].

ويكشف" تيدغور Gurr" في أهم تحليل تجريبي للأقليات العالمية أنه كان 900 مليون فرد في سنة 1990 أعضاء في جماعات ناشطة سياسيا وأن ثلاثة أرباع أكبر الدول البالغ عددها 127دولة ما لا

يقل عن أقلية واحدة مسيسة. وفي السنة ذاتها كان 77 مليون لاجئ يفرون من النزاع والقمع لدى المجتمعات المحلية، وبالتالي فإن العديد من أشد الأزمات الانسانية نشأت جراء النزاعات الإثنية.

لقد كبحت فترة الحرب الباردة سيرورة النزاعات ولذلك فإن نهايتها أتاحت الفرصة للنزاعات الإثنية المكبوحة أن تطفو على السطح من جديد ، وبالتالي شاهدنا نزاعات عنيفة بين الأرمن والأذرين حول ناغورنوكارباخ وبين جوريا وابخازيا وروسيا والشيشان وبين الصرب والكروات والألبان وبين الهوتو والتوتسي، وتسببت هذه النزاعات في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقتل الجماعي كتيمور الشرقية ورواندا، بورندي ،جنوب السودان والبوسنة الهرسك ، والاستيعاب القسري كالتبت، كردستان، العراق، وقبائل شيتاغونغ في بنغلاديش، ومجموعة متنوعة من الأعمال الأخرى التي تثير قلقا دوليا كما تخلق نزاعات إثنية خطيرة ومشاكل كبرى تتعلق باللاجئين وما يطلق عليه حاليا مصطلح الحالات الإنسانية المعقدة.

رابعا: بنية النزاعات الإثنية وتعقيداتها:

يقصد ببنية النزاع عدد أطرافه ونوعيتهم وأثر ذلك على تحليل عناصر السلوك النزاعي، ويبرز أثر بنية النزاع وادارته وحله حيث كلما ازد عدد الأطراف كانت هناك صعوبة في تحليل سلوك كل طرف والدوافع التي تحركه وسيرورة النزاع بصفة عامة لأن زيادة عدد الأطراف يعقد النزاع ويزيد من عدد القضايا وكلما زاد عدد القضايا ازدادت تعقيدات حله، ومزيد من الضغوط على الطرف الثالث أي الوسيط المتدخل من أجل الحل ويمكن الوقوف على بنية النزاع الإثني من خلال عدة عناصر هي:

1-طبيعة الفاعل:

في النزاعات الإثنية نجد أن الفاعل الرئيسي فيها هو الجماعات الإثنية انطلاقا من هويتها المشتركة، ومدى فاعلية هذه الجماعات انطلاقا من مكانتها بسبب حجمها وقوتها سواء كانت أقلية أو أغلبية داخل الدولة. وحول فاعلية هذه الجماعات نجد أن دارسوا النزاعات الدولية يميزون بين اتجاهين ، الأول يرى أن هذه الأخيرة هي سبب النزاع وهي المحرك الرئيسي فيه خاصة عندما تدرك تمايزها الوجودي مقارنة بالجماعات الأخرى ،وهو الطرح الذي تنطلق منه المقاربة النشوئية التي تعتبر أن أصل النزاع الإثني كامن في هذه الجماعات، الرأي الثاني يرى بأن هذه الجماعات هي مجرد أدوات تابعة لسياسات أطراف إقليمية ودولية تعمل على تسيس و تحريك هذه النزاعات باستعمال مكونات هذه الجماعات من أجل ديمومة الحرب أو تصعيدها و بالتالي فهي ليست الفاعل الرئيسي في هذه المعادلة بل تشارك في هده النزاعات مدفوعة من طرف جهات لها مصالح معينة .

2-من ناحية أنواع الفواعل:

الجماعات الإثنية وان كانت تتقاطع في العناصر المكونة لهويتها إلا أننا نجد أن هذه الجماعات مختلفة من حيث العنصر الذي يهيمن على أعضائها في تصنيف ذاتها، فبعض الجماعات نجد أنها تنخرط في النزاع نتيجة انتمائها الديني وتحديد أنها جماعة دينية وأن الحدود بينها وبين الجماعات الأخرى تتحدد من هذا العنصر، وهناك أطراف أخرى ترى بأن أساس التقسيم يتركز على أساس الانتماء اللغوي كمكون رئيسي لها وأن النزاع يدور حول هذا العنصر ضد الجماعات الأخرى. بينما ترى الجماعات الأخرى أن أساس تقسيمها واختلافها هو الجانب العرقي أي المتمايزات الفيزيقية والتي هي واضحة في سياستها النزاعية

والتي قد تتحدد انطلاقا من النظرة الاستعلائية لجماعة ضد جماعة أخرى وحتى ضد جماعات مختلفة فينفس الدولة خاصة الدول متعددة القوميات.

3-من ناحية عدد الفواعل:

هذا العنصر مهم في فهم بنية النزاعات إذ أنه من الضروري معرفة طبيعة التركيبة السوسوثقافية داخل الدولة، تشكل النزاع الإثني قد يكون بين جماعتين رئيسيتين في الدولة، كما قد يكون جماعة ضد جماعات أخرى، أو جماعات متعددة منخرطة في النزاع حسب طبيعة مطالبها وعلاقاتها مع المحيط الإقليمي والدولي غير أنه من الملاحظ أن النزاع الإثني كلما أزداد عدد أطرافه ازدادت درجة تعقيده خاصة إذا كان هناك تقارب في مستوى القوة أو الدعم لدى الجماعات المتحاربة لأنه سوف يؤدي إلى إطالة أمد الحرب طالما أن الإمكانيات متاحة.

4-قضايا النزاع:

في مختلف النزاعات الإثنية نجد أن النزاع يدور حول قضايا مرتبطة بالحكم أو الأرض وتشكيل الدولة لأن السيطرة على الأرض هدف مهم بالنسبة للكثير من الجماعات، ولأنه أيضا يصبح مرتبط بقضية هامة وهي الثروة خاصة عندما يكون الصراع حول الأرض يرتبط بنشاط اقتصادي أساسي لهذه الجماعات، أو يكون الإقليم غني بثروات طبيعية دات قيمة. قضية أخرى مهمة في ديناميكية النزاعات الإثنية وهي إشكالية الهوية والعناصر الثقافية. إذ يزداد الأمر صعوبة إذا تعلق الأمر بصراع القيم فهي في الغالب غير قابلة للتفاوض وغالبا نجد أن النزاعات المستعصية على الحل والتي يطول أمدها النزاعات المتأصلة سببها

عدم الإيفاء بالحاجات الإنسانية الأساسية كالهوية والأمن والبقاء والمشاركة في السلطة على أساس الانتماء الإثني[31]، ومن القضايا أيضا التي تدور حولها هذه النزاعات المطالبة بالحقوق الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة أي القضاء على الاختلالات البنيوية والهيكلية لأن هذا الوضع يؤدي غالبا إلى تهميش الجماعات الأضعف و خاصة الأقليات، ويزداد حدة عندما يقابله تهميش سياسي و ثقافي[32].

5-السلوك النزاعي – الاستراتيجية النزاعية:

هنا يمكننا أن نلاحظ وجود نمطين سلوك عنيف وسلوك غير عنيف، ومرد الأمر هو شكل القضايا، والإمكانيات التي يمتلكها كل طرف والوسائل المتبعة في التعبئة والاستقطاب، وهنا يمكن أن نميز بين سلوك نزاعي في حالة التماثل بين أطراف النزاع، أي مثلا عندما تكون جماعة في مواجهة جماعة أخرى، قد يكون هناك تكافئ في الإمكانيات والوسائل بينما عندما يكون النزاع لا تماثلي أي مثلا أحد الأطراف تمثله حكومة الدولة هنا يزداد العنف حدة لأن ما تمتلكه الحكومات غالبا مختلف عما يوجد لدى الجماعات الاثنية.

أما فيما يخص **تعقيدات النزاع** فالمقصود بها التشابكات و الروابط المحيطة بالنزاع ، وهذا من حيث أطرافه أو القضايا الطرفية، أو الظروف و السياق الذي يحيط بالنزاع ومن ثم تأثير هذه المعطيات على ديناميكيات و تفاعلات النزاع، و العلاقات داخل وحدات النزاع أو مع الأطراف والكيانات الخارجية ، وتعرف قاعدة أوبسالا لبيانات النزاع التعقيدات بأنها أوضاع تكون فيها روابط مهمة أو تحتوي على خبرات أو تجارب النزاعات الأهلية أو الدولية لدول متجاورة ، وهذه الروابط لها أهمية في تغير ديناميكيات النزاع ولها تأثير في عملية التسوية والحل ، ومن أشكال هذا الارتباط النزاعات عبر الحدود مثل جماعة عرقية ممتدة بين حدود دولية.[33]

وهناك من يرى بأن مفهوم تعقيدات النزاع ترتبط بالأمن الإقليمي إذ أن النزاع ليس من الممكن أن يظل نزاعا محصورا بين الطرفين الرئيسيين إذ أنه يجذب أطرافا أخرى قد يكون بعضها جادا في تقديم الدعم للتسوية والحل، و قد يحاول بعضها استثمار النزاع الدائر لتحقيق مصالحه الخاصة وهناك أطراف تتدخل في النزاع لحماية نفسها و اقتصادها و مصالحها الواسعة ، وقد تضطر الأطراف الخارجية إلى التورط في النزاع مباشرة أو بالتحيز إلى أحد الأطراف ، وهناك أطراف تبدي اهتماما النزاع منذ البدايات الأولى وهو ما يؤدي غالبا لإطالة أمده . إذن حسب هذا التوجه يقصد بالتعقيدات مدى ارتباط النزاعات ببعضها إذ أنه قد نجد نشوب نزاعات في منطقتين مختلفتين ولكنهما تقعان في الإقليم الجغرافي ذاته فهما يبدوان

منفصلين لكن بالتمعن جيدا نكشف عن وجود روابط فيها و تسمى" بروابط أو تعقيدات النزاعات الإقليمية"، إذ تكون الأطراف الرئيسية و الثانوية متشابكة في المنطقة ذاتها وهو ما أظهرته دراسة استندت إلى مشروع أوبسالا لبيانات النزاعات وجود16 نزاعا إقليميا مترابط منذ نهاية الحرب الباردة و يمثل هذا العدد نسبة كبيرة مقارنة مع إجمالي عدد النزاعات الناشبة في ذلك الحين[34].

وفي مستوى آخر ترتبط التعقيدات بديناميكية النزاع كما أشار إليها " يوهان غالتونغ" حيث بين أن النزاع هو عملية ديناميكية يتغير فيها الهيكل والتصرفات والسلوك بصفة ثابتة وتؤثر هذه العناصر على بعضها البعض، فعندما يظهر النزاع فهو يتمثل في البداية في مصالح متصارعة بين أطرافه أو في علاقة فيما بينهم تصبح تعسفية، وحينها يبدأ أطراف النزاع في تنظيم أنفسهم حول ذلك الهيكل سعيا لتحقيق مصالحهم و يبدؤون بتصرفات عدائية و سلوك عدائي، ثم يتخذ شكلا متناميا و متطورا وعندما يصل إلى هذه المرحلة يمكن أن يتسع و يجر إليه أطرافا أخرى ،ثم يتعمق و ينتشر مسببا نزاعات أخرى ثانوية داخل الأطراف نفسها أو بين الداعمين لها من الخارج والذين تورطوا في النزاع وهذا التطور من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد مهمة معالجة أصل ومحور النزاع[35] .

ويرى كل من " ليك و روتشيلد " أن اختفاء الحدود بين النزاعات الداخلية و الدولية سببه" الانتشار" إذ أنه عندما يزيد احتمال نشوب نزاع في دولة مجاورة بمجرد نشوبه في الدولة المصدر ،ففي وسط إفريقيا مثلا انتقل العنف في رواندا إلى بورندي و جمهورية الكونغو الديمقراطية و الطريقة الثانية التي يمكن النزاع الاثني أن ينتشر بواسطتها هي "التصعيد" ، و هي عندما يجدب العنف الاثني إليه محاربين أجانب و هكذا قد تدخلت كل من إسرائيل وسوريا في لبنان ، وجر العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سنة 1997 سبع دول محيطة بتدعيم طرفا أو آخر من الأطراف المتحاربة [36] .

خامسا: العلاقة بين بنية النزاعات الاثنية وعملية الحل:

بالعودة إلى الاستراتيجيات النزاعية نجد أن إدارة النزاع ترتبط ارتباطا وثيقا ببنية النزاع سواء كانت إدارة عقلانية أو غير عقلانية، إذ أن كل طرف يسعى إلى تعظيم مكاسبه حتى وان كانت نتيجة النزاع صفرية، ويمكن أن نلاحظ نفس الارتباط عندما يصل النزاع إلى الحل، وهنا تتضح العلاقة التبادلية بين بنية النزاع ومستويات الحل سواء الحل بمعناه التقليدي أو الحديث، بداية من صنع السلام إلى حفظ السلام، ثم بناء السلام وتحويل النزاع.

إذ أنه كلما كانت بنية النزاع أكثر تعقيدا من حيث عدد الأطراف وطبيعتها، وعدد القضايا المطروحة ومستوى التدخل الدولي والإقليمي كلما ازدت تعقيدات الحل وتعثرت والعكس صحيح تماما.

في المستوى الأول: تظهر علاقة التأثير من بنية النزاعات الإثنية وعملية الحل خلال بداية عملية **التفاوض** أي صنع السلام والتي هي عملية تتولاها أطراف ثالثة– الوسطاء–كالدول والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية أو الأشخاص، سعيا منها لتقريب وجهات النظر وتحقيق الاتصال، وهنا يبدأ الطرف المتدخل بتقريب الأطراف ومحاولة خلق اتصال بينهم وكسر الجليد بينهم، وهدا بمراعاة مجموعة من المتغيرات هي:

- عدد أطرف المفاوضات وتوازنات القوة فيها.
- طبيعة قضية وأهداف المفاوضات وأهميتها.
- ظروف ومعطيات الوضع السابق والبنية المحيطة بها.
- قناعة كل طرف بأن المفاوضات أفضل الخيارات أو الخيار الوحيد للتوصل إلى تسوية مرضية لجميع الأطراف، حول القضية موضوع النزاع وما يرتبط بذلك من توفر إرادة سياسية للوصول إلى تسوية.[37]

يبرز أثر البنية في هذه المرحلة أن المفاوضات تتسم بالتعقيد من حيث كون عدد الأطراف الكبير يعقد مهمة الجمع بين كل المتنازعين على طاولة واحدة، حيث الاستراتيجية النزاعية مختلفة ومتضاربة والهدف ليس واحدا فبعض الجماعات تسعى للانفصال وبعضها تسعى للسلطة وبعضها تمتلك القوة وبعضها محدودة القوة، وهو ما يزيد من إطالة عمر النزاع وتعثر المفاوضات. ضف إلى ذلك الارتباطات بالأجندات الدولية والإقليمية، ضف إلى ذلك أن من شروط الحل ونجاح التسوية حضور جميع أطراف النزاع ، وهنا كلما ازد عددهم صعب إقناع الجميع بالجلوس إلى طاولة الحوار ومنه قد تعاد جولات المفاوضات عدة مرات، واذا لم تحضر وتم التوصل إلى اتفاق فغالبا ما يفشل صنع السلام، لأن أحد الأطراف يعتبر نفسه غير معني لأن الاتفاق لم يراعي مصالحه.

في المستوى الثاني: نجد أثر تعقيدات النزاع على عملية حفظ السلام وهنا تجدر الإشارة إلى مسألة هامة جدا، وهي أن عملية حفظ السلام قد تكون قبل عملية صنع السلام خاصة في حالة النزاعات العنيفة أين

يتوجب على قوات حفظ السلام وقف الأعمال العدائية والتي من شأنها مضاعفة انتهاكات حقوق الانسان والمدنيين كعمليات الإبادة والتطهير العرقي حيث تكون المرحلة الأولى الفصل بين المتحاربين، وقد تكون عملية حفظ السلام المرحلة اللاحقة لصنع السلام عندما تكون هذه العملية إحدى بنود الاتفاقية، أين تسهر هذه القوات على مراقبة وقف إطلاق النار و مدى الالتزام ببنود اتفاق السلام الموقع بين الأطراف، تبرز مؤشرات التأثير بين بنية النزاع الإثني وعملية حفظ السلام في النقاط التالية:

- أصل عملية حفظ السلام قبولها أولا من أطراف النزاع وهنا قد تبرز معارضة لهذه القوات من بعض أطراف النزاع ومنه تصبح هدفا لها.
- غالبا ما تكون النزاعات الإثنية عنيفة أو يصاحبها عنف إثني حاد وتطهير عرقي. ومنه تسعى الأطراف المتنازعة للثأر رغم وجود اتفاقات أو هذه القوات مما يزيد من أعبائها وعلى مستوى الحل ستزيد من حدة الأحقاد التاريخية بين الجماعات.
- عدم الثقة التي يبديها أطراف النزاع عندما تكون هذه القوات لا تراعي خصوصية منطقة النزاع، رغم أن عمليات قوات حفظ السلام أصبحت مختلطة مدنية-عسكرية منذ عام 1992.
- امتناع بعض أطراف النزاع على ترك سلاحهم رغم توقيع الاتفاق مخافة ضعف الضمانات التي يقدمها أحد أطراف النزاع إذا كان حكومة كحالة البوسنة والهرسك.
- بعض القضايا تتسم بالحساسية مثل نوع الحكم وعدالة النظام الاقتصادي والتمييز العرقي، وهو ما يجعل قضية السيادة تعرقل عمل هذه القوات وتدخل الأطراف الثالثة في العمليات التي تكون قبل صنع السلام[38].

المستوى الثالث: يتمثل في عملية بناء السلام وعلاقة تعقيدات بنية النزاع الاثني بهذه النقطة، تشمل عملية بناء السلام عدة مجالات وهي عملية الغرض منها معالجة المسببات الرئيسية النزاع والانتقال من مرحلة صنع وحفظ السلام إلى ترسيخ وبناء السلام داخل المجتمع حتى لا تحدث عملية نكوص المجتمع وعودته إلى حالة العنف السابق، وهذا عبر عمليات متكاملة تشمل المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي، والتعليمي، ويتمثل في:

1-العمل على استعادة قدرة مؤسسات الدولة على حفظ النظام العام وارساء الأمن.

2-تعزيز حكم القانون واحترام حقوق الانسان، وفي حالة كان النظام القضائي في الدولة منهار أو غير قادر على ممارسة مهامه ويمكن الاعتماد على ما يسمى" بالحوافظ العدلية "التي هي قوانين نموذجية تعدها هيئات دولية وتستخدم حتى يتم تجاوز المرحلة الحرجة.

3-دعم عودة المؤسسات الشرعية في الدولة.

4-تعزيز الاستقرار الاجتماعي بما في ذلك ضمان عودة النازحين واللاجئين وتوطينهم وحل المشكلات القانونية المتعلقة بالملكية وتوفير الأوضاع الملائمة للاستقرار.

5-إرساء الأسس اللازمة لإطلاق عملية التنمية المستدامة، إذ يجب تشجيع النمو الاقتصادي واعادة بناء البنية التحتية للمجتمع على أساس متوازن دون إقصاء، وإنعاش المجتمعات المحلية.

ومن هنا يمكن أن نستنتج أن عملية بناء السلام هي عملية متعددة الأبعاد، سواء من حيث الأطراف المنخرطة فيها ممثلة في المجتمع الدولي من جهة والمجتمع المحلي من جهة أخرى داخل الدولة[39].

يبرز أثر التعقيد من خلال مجموعة من العناصر الآتية:

- الذاكرة التاريخية والمؤسسة للدولة وتأثيرها في الذاكرة الجماعية لأطراف النزاع.
- التعددية ودرجة التماسك المجتمعي، حيث كلما كانت التركيبة أكثر تعددية عرقيا ودينيا كلما ازداد تعقيد بناء السلام داخل الدولة.
- خريطة توزيع الموارد، أين يصبح معالجة إشكالية التوزيع صعبة ومعالجة إشكالية الانفصال داخل الأقاليم الغنية مسألة معقدة وطويلة الامد.
- مقدار التوافق والدعم الداخلي ومقدار القابلية للانخراط في عملية مصالحة حقيقية ومباشرة عملية البناء المجتمع[40].
- مستوى العنف الناتج عن النزاع، فكلما ازداد عدد القتلى جراء العنف بين الجماعات كلما ترك آثارا على النسيج الاجتماعي وعقد عملية تجاوز هذه الأثار.
- مدى عدالة ترتيبات التسوية ونتائجها الممهدة لعملية بناء السلام مراعاة مصالح جميع الأطراف.

- درجة التوافق الخارجي، حيث تتوقف فاعلية البناء على توافق أيضا مصالح الفاعلين الخارجيين الذين كانوا جزءا من العملية النزاعية.

وعلى العكس غالبا ما تكون المهمة ناجحة عندما يكون عدد أطراف النزاع قليل، أي طرفين أو ثلاثة أين يستطيع الوسيط أو الطرف الثالث لقاء أطراف النزاع وسهولة إقناعهم نوعا ما وتقريب وجهات النظر بينهم، لأن هذا الأمر من شأنه أن يقلص عدد القضايا النزاعية، خاصة إذا لم تكن مبدئية مثل قضايا الهوية، من هنا نستنتج أن عملية صنع السلام تبرز علاقتها بتعقيدات النزاع في عدد أطراف النزاع وما يتولد عنها من قضايا .كلما ازد عدد الأطراف ازد عدد القضايا ومنه تطول فترة التفاوض ،وكلما ازد عدد أطراف النزاع كلما ازد عدد الأطراف المتدخلين خارجيا نظرا للارتباطات الإقليمية والدولية ،ومنه قد يكون الاتفاق منقوصا أو غير مراعي لمصالح جميع الأطراف مما قد يؤدي النزاع إلى العودة مجددا.

في المستوى الأخير نجد عملية تحويل النزاع ، وهنا أيضا يمكن أن نلمس جيدا أثر بنية وتعقيد النزاع في هذه العملية الحساسة والمعقدة جدا، نظرا لتأثيرها الكبير في حالة الخروج من دائرة النزاع عبر السلام الإيجابي، ويؤكد هذا الطرح "ليدرك" الذي يري بأن تحويل النزاع يتعدى عملية التسوية والإدارة إلى أبعد من ذلك، فتحويل النزاع هو إحداث تغيرات إيجابية في جميع جوانب النزاع وأيضا تحسين العلاقات بين الأطراف وكذا تغير الهياكل الاجتماعية والأنماط والعمل على فكرة تقليل العنف وزيادة العدالة[41]، فتحويل النزاع هو البحث عن تعريفات مشتركة للقضايا والتواصل المتبادل والبحث عن سلام دائم، ويرى "ليدرك "أن التغير ينقسم إلى أربع فئات:

1. التغير الشخصي ويرتبط بالأفراد وسلوكياتهم وهويتهم .
2. تغير العلاقة وهي تتضمن التغير في نمط الاتصال، التعاون الشخصي ما بين الجماعات عملية اتخاذ القرار آليات إدارة الخلاف.
3. التغيير الثقافي ويعتمد على التغير في طريقة النظر للنزاع أو طريقة فهمه، تغير وجهات النظر اتجاه الأمر كليا.
4. التغير الهيكلي، تغير عدم المساواة، التميز الديني العرقي أو الإثني المترسخ في المؤسسات[42].

تبرز العلاقة التبادلية بين بنية النزاع وعملية التحويل من خلال المستويات التي يتم خلالها التحويل، حيث أن تغير الفواعل يصبح صعبا ومعقدا كلما كان أطراف النزاع بعدد كبير حيث تتوسع الأخيرة لأنها توسع الجوانب التنظيمية والأيديولوجية فتحويل أفكار طرفين يختلف عن تحويل أفكار خمس أو ستة أطراف .ونفس الشيء يحدث على مستوى القضايا إذ أن التركيز على قضايا أقل واضحة يسهل ويسرع من عملية التحويل والعكس صحيح، كذلك تحويل القواعد الذي يمس الصياغة الجديدة لطبيعة القواعد والمعايير التي تحدد تفاعلات الفواعل فيما بينهم كما تحدد العلاقات بينهم أي التحويل من إدراكات سلبية إلى إدراكات إيجابية. المستوى الأخير والذي يمس تحويل الهياكل، وهو عملية معقدة لأنه يمس طبيعة العلاقة السائدة داخل المؤسسات السياسية والاجتماعية والتي تسببت في عنف بنيوي وهيكلي، حيث يعمل المتدخلون والفواعل على خلق بيئة جديدة تتميز بالعدالة والمساواة، والحق في المشاركة السياسية لكل فئات المجتمع وكل الجماعات العرقية والثقافية والدينية على حد سواء وتضمن سياسات تسوية متوازنة وفعالة للجميع، وهنا يتضح جيدا التعقيد خلال العملية الميدانية إذ قد تظهر بوادر عدم ثقة لدى بعض الفئات التي شاركت في النزاع وقد يبدا التفكير من جديد للدخول من جديد في دائرة النزاع.

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هدا البحث يمكن أن نستنتج أن شكل النزاعات الإثنية الداخلية بعد نهاية الحرب الباردة، كان مختلف عن شكل النزاعات الدولية، حيث تميزت بالتعقيد والتصعيد أين أصبح أطراف النزاع جماعات دينية واثنية تختلف مطالبها من دولة إلى أخرى، وشكل هذه النزاعات غالبا لا تماثليا أي أن أحد الأطراف أقوى من الطرف الآخر من حيث القوة ومن حيث المركز. عندما يكون طرف النزاع حكومة مثلا. اتضح أيضا بعد نهاية الحرب الباردة أن قضايا النزاع تختلف تماما عن مرحلة الحرب الباردة حيث أصبحت الهوية والثقافة والعوامل غير المادية هي أهم مطلب للجماعات الإثنية التي تبث خطابا إقصائي ضدها –العنف البنيوي والهيكلي– والذي طالها لعقود من الزمن، كما برزت لدى بعض الجماعات مطالب انفصالية دعمتها أطروحات نهاية التاريخ وصراع الحضارات، (التحول من نزعات إيديولوجية إلى نزاعات حضارية ثقافية)، كما كشفت نهاية الحرب الباردة عن مستوى التدخل الإقليمي والدولي في النزاعات الداخلية الإثنية مما ازد من تعقيدها وتعقيد عملية الحل، إذ لم تعد عملية صنع السلام وعملية حفظ السلام وبناء السلام عملية سهلة نتيجة تعقد أطراف النزاعات الإثنية، وقضايا النزاع ، واستراتيجيات أطراف النزاع سواء المنخرطة مباشرة في النزاعات أو تدير الحرب بالوكالة على شاكلة الشركات المتعددة الجنسيات أو أمراء

الحرب أو لوردات اقتصادات الحرب، الذين غالبا ما هم ضد عملية الحل لأن استمرار هذه النزاعات إلى تحولها إلى نزاعات اجتماعية مزمنة، ترسخ الأحقاد التاريخية والانفلات الأمني الإقليمي وتطيل عمر المفاوضات إن وجدت ،وتطيل عملية بناء السلام الإيجابي وتحويل الإدراكات إذا ما اقتنعت أطراف النزاع التوصل إلى حل دائم وخلق تعايش ومصالحة اجتماعية وسياسية، تؤدي إلى معالجة الاختلالات البنيوية والهيكلية ومعالجة المشاكل الجذرية حتى لا تتكرر النزاعات العنيفة التي أدت إلى عمليات إبادة وتطهير عرقي لم تتمكن حتى هيئة الأمم المتحدة من وقفها، وهنا يجب أن تنتقل عملية الحل من التدخل خلال النزاع أو بعده إلى عمليات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية بمراقبة مؤشرات انفجار النزاعات في بيئات مختلفة.

التهميش:

[1] موسى بن قاصير ،**البعد الديمغرافي في** النزاع **الفلسطيني–الإسرائيلي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر ،2007-2008، ص 10.

[2] محمد نصر مهنا، العلوم **السياسية بين الحداثة والمعاصرة**، ط1، (الاسكندرية: منشأة المعارف،2005) ، ص 597.

[3] بيتر فالنشتين، مدخل **إلى تسوية الصرعات الدولية الحرب والسلام والنظام العالمي**، تر: سعد فيصل ومحمد دبور، ط1،(عمان: المركز العالمي للدارسات السياسية، 2006)، ص 35.

[4] أحمد محمد عبد الغفار، فض **النازعات في الفكر والممارسة الغربية: دارسة نقدية تحليلية**، ج01، ط1، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003) ، ص 266.

[5] غاستون بوتول وآخرون، **الحروب والحضارات**، تر: أحمد عبد الكريم (سوريا: دار طلاس للدارسات والترجمة والنشر،1984) ، ص24.

[6] محمد عبد الغفار، مرجع **سابق الذكر**، ص 160.

[7] Johan Galtung, **Theories of conflict**, (**definition**, **dimension**, **negation**, **formations**), Jondal an affes, 2009, p 21.

[8] برهان غليون، الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية، مجلة **التسامح**، العدد 22،(ربيع 2003)، ص 10.

[9] أحمد عبد الحافظ، الدولة **والجماعات العرقية**، (القاهرة: مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية ،2005) ، ص 31.

[10] David Frantz, Ethique ? Vous avez dit ethnique ? Comment c'est…bizarre, critique de la référence ethnique, **ESC**, université de CAEN basic Armande UNR,(Mars 2010), p29.

[11] Stephan Ryan, Nationalism and ethnic conflict, in: **Issus in world politics,**2 end,(Palgrave Mac Millan, 2001), p 180.

[12] Frederick Barth, Ethnics groups and boundaries, **Journal of archeology**, Vol 05, (1997), p298.
[13] Christian Gésier, Approches théoriques sur le conflit ethniques et les refuges, Le 12/02/2019, sur : **http//www.paixbakans.org/contribution.pelf.pas.**
[14] Marc Fortier, Des armées africaines : comment et pourquoi faire, **Outre terre**, n°11, (2005), p 375.

[15] عبد الحافظ، ص 02.

[16] أحمد جميل عزم، إعادة تعريف مصطلح إدارة الصراع: مراجعة نقدية،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 11، (2011)، ص 36.

[17] زياد الصمادي، حل **النزاعات "نسخة منقحة للمنظور الأردني"**،(الأمم المتحدة: برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام، ،2009-2010) ، ص 27.

[18] سامي إبراهيم الخزندار، إدارة **الصراعات وفض المنازعات –إطار نظري–**ط1،(الدوحة: مركز الجزيرة للدارسات 2014)، ص 88.

[19] خولة يحيى الدين يوسف، دور الأمم المتحدة في بناء السلام، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد**03 (2011)، ص 491.

[20] رانيا حسين خفاجة، بناء السلام-تطور الاتجاهات والمنظورات الغربية، **ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية**، العدد 206، (اكتوبر2016)، ص05.

[21] بدر حسن الشافعي، تسوية **الصراعات في إفريقيا –نموذج الايكواس**، ط1 (القاهرة: دار النشر للجامعات ، 2009) ، ص30.

[22] الخزندار، ص 84.

[23] رضا دمدوم، تأثير **التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النازع الهندي –الباكستاني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية، جامعة باتنة ،2000/1999، ص47.

[24] جمال سند السويدي، أفاق **العصر الأمريكي**، ط 1،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، 2014)، ص 110.

[25] **المرجع نفسه**، ص 216.

[26] David germen, Studies in international conflict and crisis,(Abo Debi, The Emirates center for Strategic studies and Research, 2000), p02.

[27] كمال حماد، النزاعات **الدولية دارسة قانونية دولية في علم النزاعات**، (لبنان: الدار الوطنية للدارسات والنشر والتوزيع ،1998)، ص17

[28] دلال محمود السيد، تحولات الحرب التقليدية، تطور في الأدوات ثم تغيير مفاهيمي، ملحق **تحولات استراتيجية، السياسة الدولية**، العدد 211، (جانفي 2018)، ص 05.

[29] فاطمة الزهراء حشاني، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية، جامعة الجزائر ،2008/2007، ص40-41.

[30] فالنتشين، ص 115.

[31] محمد عبد الغفار، ص73.

[32] **المرجع نفسه** ،170.

[33] الخزندار، ص 203.

[34] فالنشتين ، ص ص 279-280.

[35] محمد عبد الغفار، ص ص 83-84.

[36] وايت وآخرون، ص 186.

[37] الخزندار، ص223.

[38] مارك جولدينغ، **عمليات حفظ السلام الدولية نماذج وقضايا)** ، بنزرت: معهد الدارسات الدولية ،2000)، ص 10.

[39] محي الدين يوسف، ص 499.

[40] داليا رشدي، ابعاد ومتطلبات بناء الدولة بعد الصراعات، **ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية،** العدد206، (اكتوبر2016)، ص14.

[41] شتيفان كلاوص، **معالجات النزاعات،** تر: يوسف حجازي، ط1)، رام الله: مركز الشرق الأوسط للديمقراطية)، 2006.

[42] أدين فرازر والأخضر غطاس، **مقاربات لتحويل الخلافات)** ، قرطبة: منتدى قرطبة الآن ،2013)، ص 10.